



Distr.  
GENERAL

A/36/741  
5 December 1981  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون  
البند ٤٠ من جدول الأعمال

تخفيض الميزانيات العسكرية

تقرير اللجنة الأولى

المقرر : السيد اليمانيهـو ماكونين (اثيوبيا)

أولا - مقدمة

- ١ - ادرج البند المعنون :  
" تخفيض الميزانيات العسكرية :  
( أ ) تقرير هيئة نزع السلاح ؛  
( ب ) تقرير الأمين العام "
- ٢ - في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤٢/٣٥ ، المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ .
- ٣ - وقررت الجمعية العامة في جلستها العامة ٤ ، المعقودة في ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج البند في جدول أعمالها وأن تحيله الى اللجنة الأولى .
- ٤ - وقررت اللجنة الأولى في جلستها ٢ ، المعقودة في ٧ تشرين الأول / اكتوبر ، أن تجسرى مناقشة عامة مشتركة بشأن البنود المحالة اليها والمتعلقة بنزع السلاح ، وهي البنود من ٣٩ الى ٥٦ و ١٢٨ و ١٣٥ . وجرت المناقشة العامة بشأن هذه البنود في الجلسات من ٣ الى ٢٦ ، المعقودة في الفترة من ١٩ تشرين الأول / اكتوبر الى ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ( انظر A/C.1/36/PV.3-26 ) .
- ٥ - وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة الأولى بصددها في البند ٤٠ :

( أ ) تقرير هيئة نزع السلاح ( ١ ) ؛

( ب ) رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨١ وموجهة الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالوكالة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة يحيل فيها القرارات التي اتخذت في المؤتمر الاسلامي الثالث الذي عقد في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ والبلاغ الختامي الصادر عنه (A/36/138) ؛

( ج ) تقرير الأمين العام (A/36/352 و Add.1 و Add.2) ؛

( د ) رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة يحيل فيها البلاغ الصادر عن اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة المعقود في نيويورك يومي ٢٥ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (A/36/566-S/14713) ؛

( هـ ) رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الامم المتحدة ، تتضمن القرارات التي اتخذها المؤتمر السادس والثمانون للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في هاغانا من ١٥ الى ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (A/36/589) .

### ثانيا - النظر في مشاريع القرارات

#### ألف - مشروع القرار A/C.1/36/L.38

٥ - في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر قدمت اكوادور ، واندونيسيا ، واوروغواي ، وايرلندا ، وبنغلاديش ، وسيرو ، ورواندا ، ورومانيا ، والسنغال ، والسويد ، والنمسا ، ونيجييريا مشروع قرار (A/C.1/36/L.38) اشتركت معها في تقديمه فيما بعد أيضا السودان والنيجر . وقدم ممثل رومانيا مشروع القرار في الجلسة ٣٣ المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر .

٦ - وفي الجلسة ٣٨ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر نصح ممثل رومانيا شفويا الفقرة الأولى من ديباجة مشروع القرار وذلك بأن حذف منها عبارة " بشكل لم يسبق له مثيل " الواردة بعد عبارة " النفقات العسكرية " . وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/36/L.38 ، بصيغته المنقحة شفويا ، بدون تصويت (انظر الفقرة ٩ ، مشروع القرار ألف) .

( ١ ) الرقائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٤٢

• (A/36/42)

باء - مشروع القرار A/C.1/36/L.39

٧ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر قدمت ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، واندونيسيا ،  
وايلندا ، وإيطاليا ، وبلجيكا ، والدانمرك ، ورومانيا ، والسودان ، والسويد ، وفرنسا ، وكندا ،  
وكوستاريكا ، وكولومبيا ، والمكسيك ، والنرويج ، والنمسا ، ونيجييريا وهولندا مشروع قرار (A/C.1/36/L.39) انضمت اليها في تقديمه فيما بعد أيضا رواندا . وقام ممثل السويد بتقديم مشروع القرار  
في الجلسة ٣٣ المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر .

٨ - وفي الجلسة ٣٨ ، المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار  
A/C.1/36/L.39 بالتصويت المسجل بأغلبية ٢٠٢ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١٥ عضوا عن التصويت  
(انظر الفقرة ٩ ، مشروع القرار باء) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،  
بنغلاديش ، بلجيكا ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ،  
كندا ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، الكونغو ، قبرص ، كمبوديا ،  
الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ،  
فنلندا ، فرنسا ، غابون ، ألمانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، غانا ،  
اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هندوراس ، ايسلندا ، اندونيسيا ،  
ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ،  
جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، لكسمبرغ ، مدغشقر ،  
ملاوي ، ماليزيا ، مديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، المغرب ،  
نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،  
باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ،  
رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،  
سنغافورة ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،  
السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ،  
الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا ،  
الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ،  
اوروغواي ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : بلغاريا ، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ،  
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، الهند ، جمهورية لاو  
الديمقراطية الشعبية ، منغوليا ، موزامبيق ، بولندا ، جمهورية اوكرانيا ،  
الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،  
فييت نام ، زامبيا .

ثالثاً - توصيات اللجنة الأولى

٩ - توصي اللجنة الأولى الجمعية العامة باعتماد مشروع القرارين التاليين :

تخفيض الميزانيات العسكريةألفان الجمعية العامة ،

ان يساورها بالغ القلق ازاء التصاعد المستمر في سياق التسلح وزيادة النفقات العسكرية مما يشكل عبئا ثقيلا على اقتصادات جميع الدول ويسفر عن آثار بالغة الضرر بالسلم والأمن الدوليين ،  
وان تؤكد من جديد أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة التي تنص على أن التخفيض التدريجي للميزانيات العسكرية بالاتفاق المتبادل ، من حيث الأرقام المطلقة أو بنسب مئوية معينة مثلا ، خاصة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والسدول الأخرى الهامة من الناحية العسكرية ، يمكن أن يسهم في كبح سياق التسلح وأن يزيد من امكانيات تحويل الموارد المستخدمة حاليا في الأغراض السلمية الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما لفائدة البلدان النامية ( ٢ ) ،

وان تؤكد من جديد انه يمكن تحقيق تخفيضات مستمرة ومنظمة في الميزانيات العسكرية دون المساس بالتوازن العسكري على نحو يضر بالأمن القومي لأي دولة ،

وان تشير الى قرارها ٨٣/٣٤ واو ، المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الذي رأته فيه أنه ينبغي اعطاء زخم جديد للمحاولات الرامية الى التوصل الى اتفاقات لتجميد النفقات العسكرية أو تخفيضها أو الحد منها بأية صورة أخرى على نحو متوازن ، بما في ذلك تدابير ملائمة للتحقق تكون مرضية لجميع الأطراف المعنية ،

وان تشير الى اعلان الثمانينات عقدا ثانيا لنزع السلاح ( ٣ ) ، الذي ينص على انه ينبغي في خلال هذه الفترة بذل جهود جديدة للتوصل الى اتفاقات بشأن تخفيض النفقات العسكرية واعادة تخصيص الموارد الموفرة على هذا النحو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولاسيما لفائدة البلدان النامية ،

( ٢ ) قرار الجمعية العامة د ا - ١٠ / ٢ ، الفقرة ٨٩ .

( ٣ ) قرار الجمعية العامة ٤٦ / ٣٥ ، المرفق .

وإن تشير إلى قرارها ١٤٢/٣٥ ألف المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ الذي رجحت فيه من هيئة نزع السلاح أن تواصل في دورتها لسنة ١٩٨١ ، النظر في البند المعنون " تخفيض الميزانيات العسكرية " ، وأن تقوم ، على وجه الخصوص ، بتحديد وتفصيل المبادئ التي ينبغي أن تنظم الاجراءات الأخرى للدول في ميدان تجميد النفقات العسكرية وتخفيضها ، واضعة في اعتبارها امكانية ايواء هذه المبادئ في وثيقة ملائمة في مرحلة مناسبة ،

وقد نظرت في تقرير هيئة نزع السلاح (٤) بشأن الأعمال المنجزة خلال دورتها المعقودة في سنة ١٩٨١ وإن تأخذ في الاعتبار المقترحات والأفكار المقدمة من الدول بشأن المبادئ التي ينبغي أن تنظم الاجراءات الأخرى للدول في ميدان تجميد النفقات العسكرية وتخفيضها ، على النحو الوارد في وثيقة العمل المرفقة بتقرير الهيئة ،

وإن تعلم بشئى المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء والأنشطة التي تم الاضطلاع بها حتى الآن داخل اطار الأمم المتحدة في ميدان تخفيض الميزانيات العسكرية ،

وإن ترى ان تحديد وتفصيل المبادئ التي ينبغي أن تحكم الاجراءات الأخرى للدول في ميدان تجميد الميزانيات العسكرية وتخفيضها ، وأن الأنشطة الأخرى الجارية داخل اطار الأمم المتحدة والمتصلة بمسألة تخفيض الميزانيات العسكرية ، ينبغي اعتبار أن هدفها الأساسي لها هو التوصل إلى اتفاقات دولية بشأن تخفيض النفقات العسكرية ،

١ - تؤكد من جديد الحاجة الماسة إلى تعزيز الصاعي التي تبذلها جميع الدول وتعزيز التدابير الدولية في مجال تخفيض الميزانيات العسكرية ، بقصد التوصل إلى اتفاقات دولية لتجميد النفقات العسكرية أو تخفيضها أو الحد منها بأية صورة أخرى ؛

٢ - تكرر مناشدة جميع الدول ، وعلى الأخص أكثرها تسلحا ، زيشما يتم عقد اتفاقات بشأن تخفيض النفقات العسكرية ، أن تمارس ضبط النفس في انفاقها العسكري بنية إعادة تخصيص الأموال الموقرة على هذا النحو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما لفائدة البلدان النامية ؛

٣ - ترجو من هيئة نزع السلاح أن تواصل في دورتها لسنة ١٩٨٢ ، النظر في البند المعنون " تخفيض الميزانيات العسكرية " ، آخذة في اعتبارها أحكام قرار الجمعية العامة ١٤٢/٣٥ ألف ، وكذلك أحكام هذا القرار وغير ذلك من المقترحات والأفكار ذات الصلة ، بقصد تحديد وتفصيل المبادئ التي ينبغي أن تحكم الاجراءات الأخرى للدول في ميدان تجميد النفقات العسكرية وتخفيضها ، واضعة في اعتبارها امكانية ايواء هذه المبادئ في وثيقة ملائمة في مرحلة مناسبة .

٤ - تقر اذ راج البند المعنون " تخفيض الميزانيات العسكرية " في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والثلاثين .

(٤) الوثائق المعتمدة للجمعية العامة الدورة السادسة والثلاثون الطابع رقم ٤٢

(A/36/12)

بـ

ان الجمعية العامة ،

ان يساورها بالخ قلق ازاء سباق التسلح ، وآثاره البالغة الضرر بالسلم والأمن العالميين ، وهداره المؤسف للموارد البشرية والاقتصادية ،

وان تشير جزعها الاتجاهات الحالية نحو احداث زيادة أخرى في معدل نمو النفقات العسكرية ،

وان ترى ان التخفيضات التدريجية للنفقات العسكرية على أساس الاتفاق المتبادل يمثل تدبيراً يمكن أن يسهم في كبح سباق التسلح وان يزيد من امكانيات تحويل الموارد المستخدمة حالياً في الأغراض العسكرية الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لاسيما لفائدة البلدان النامية ،

واقتراناً منها بأن هذه التخفيضات يمكن بل وينبغي اجرائها على أساس الاتفاق المتبادل دون ان يؤثر ذلك على التوازن العسكري على نحو يضر بالأمن القومي لأي بلد ،

وان تؤكد من جديد أيضاً اقتناعها بأن الأحكام المتعلقة بالمقارنة والتحقق ينبغي أن تكون عناصر أساسية لأي اتفاق لتخفيض النفقات العسكرية ،

وان تشير الى ان هذه المسائل تجرى دراستها من جانب فريق من الخبراء انشئ عملاً بالقرار ١٤٢/٣٥ باء المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ وأنه من المنتظر ان يقدم هذا الفريق تقريره الى ثانياً الدورات الاستثنائية التي ستكرسها الجمعية العامة لنزع السلاح ،

وان تشير كذلك الى انه اوصي باستخدام نظام موحد للإبلاغ الدولي عن النفقات العسكرية والى انه تم في هذا العام تلقي التقارير القومية الأولى ،

وان تؤكد على قيمة التنفيذ الكامل لوسيلة الإبلاغ هذه واجراء المزيد من الصقل لها بوصفها وسيلة لزيادة الثقة بين الدول بالاسهام في تحقيق مزيد من التكتف في المسائل العسكرية ، الأمر الذي له أهمية خاصة في التوصل الى اتفاقات دولية لتخفيض الميزانيات العسكرية ،

وان تعيد أيضاً تأكيد اقتناعها بأن الهدف الاساسي من الإبلاغ عن البيانات العسكرية وفحص المشاكل المتصلة بالتحقق والمقارنة هو اتاحة امكانية عقد اتفاقات دولية لتخفيض النفقات العسكرية ،

وان تلاحظ مع التقدير التقرير الأول للأمين العام بشأن هذه المسائل (٥) ،

وان ترى ان الأنشطة المتعلقة بالإبلاغ عن النفقات العسكرية فضلاً عن المسائل المتعلقة

بالمقارنة والتحقق والأنشطة الأخرى الجارية داخل إطار الأمم المتحدة والمتصلة بمسألة تخفيض الميزانيات العسكرية ينبغي اعتبار أن هدفها الأساسي هو التوصل إلى اتفاقات دولية بشأن تخفيض الميزانيات العسكرية ،

١ - تشدد على الحاجة إلى زيادة عدد الدول التي تقوم بالإبلاغ وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة من جانب مختلف المناطق الجغرافية وتمثيل نظم الميزنة المختلفة ؛

٢ - تكرر توصيتها إلى جميع الدول الأعضاء بأن تستخدم وسيلة الإبلاغ وأن تقدم تقريرا سنويا إلى الأمين العام ، في موعد لا يتجاوز ٣٠ نيسان/أبريل ، عن نفقاتها العسكرية في آخر سنة مالية تتوفر عنها بيانات ؛

٣ - ترجو من الأمين العام أن يدرس الطرق والوسائل التي تجعل من جمع وتصنيف البيانات المتعلقة بالنفقات العسكرية ، مما تبلغه الدول على أساس وسيلة الإبلاغ ، جزءا لا يتجزأ من الخدمات الإحصائية العادية للأمم المتحدة وأن يعد وينشر هذه البيانات وفقا للممارسة الإحصائية ؛

٤ - ترجو أيضا من الأمين العام أن يدرج هذه المسائل في تقريره السنوي التالي عن الميزانيات العسكرية إلى الجمعية العامة .

-----